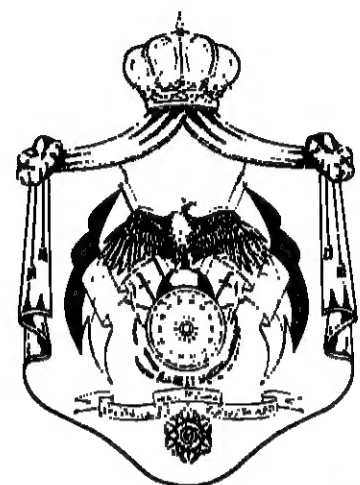


مكتبة الرأى



الجمهورية الهاشمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الأحد ١٢ محرم سنة ١٤٢١ هـ - الموافق ١٦ نيسان سنة ٢٠٠٠ م.

العدد : ٤٤٢٦



طبع في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية



فهرس العدد ٤٤٢٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٦

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٩٢	— قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ قانون المواصفات والمقاييس
١٥١٣	— قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٠ قانون معدل لقانون الانتفاع بأعضاء جسم الإنسان
١٥١٧	— نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٠ نظام الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها
١٥١٩	— نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٠ نظام معدل لنظام اللوازم العسكرية
١٥٢١	— نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠ نظام علاوة غلاء المعيشة الخاصة بضباط والفراد القوات المسلحة الأردنية والأمن العام
١٥٢٣	— تسجيل هيئة ثقافية
١٥٢٣	— قرار صادر بالاستناد لأحكام المادة (٣٦/هـ) من قانون براءات الاختراع
١٥٢٤	— تعديل أسعار بيع وقود الطائرات للملكية الأردنية
١٥٢٥	— قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مكتبة
الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠

قانون المواصفات والمقاييس

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به بعد
ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الصناعة والتجارة
المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس
المجلس : مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس : رئيس المجلس
المدير العام : مدير عام المؤسسة

المواصفة القياسية : وثيقة تحدد قواعد او ارشادات او خصائص الخدمة او

المنتج او طرق الانتاج وانظمة الادارة للاستخدام العام

والمتكرر ، وقد تشمل ايضا المصطلحات والرموز والبيانات

وال تغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي

تطبق على المنتج او طرق انتاجه او تقتصر على اي منها ،

وتكون المطابقة لها غير الزامية .

القاعدة الفنية : وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج وانظمة الادارة ، وقد تشمل ايضاً المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو طرق انتاجه أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية .

اجراء تقييم المطابقة : أي اجراء يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر للتحقق من استيفاء متطلبات المواصفات القياسية أو القواعد الفنية ذات العلاقة ، بما في ذلك اجراءات اخذ العينات والاختبار والفحص والمعاينة ، أو التقييم والتحقق وضمان المطابقة ، أو التسجيل والاعتماد والافرار .

المقاييس (المتولوجيا) : علم القياس .
وحدة القياس القانونية : وحدة النظام الدولي المستخدمة لغايات القياس (النظام المتري).

اداة القياس : الجهاز التقني أو الآلة أو الاداة المعدة لاجراض القياس التي يمكن استخدامها منفردة أو مع ادوات اخرى مكملة .
المعايرة : العمليات التي تبين العلاقة بين القيم المحددة بواسطة ادوات القياس والقيم المناظرة لها المحددة بواسطة المعايير المرجعية .

المعيار : اداة قياس أو مادة مرجعية مخصصة لتعريف وحدة ما تستخدم للمقارنة مع ادوات قياس اخرى .
المعيار المرجعي : معيار تتوافر فيه أعلى الخصائص المتولوجية في موقع ما ويكون مرجعاً للقياسات التي تتم في ذلك الموقع .

علامة الجودة : العلامة التي يتم منحها لمنتج معين وتدل على ان المنتج مطابق للمواصفات القياسية أو للقواعد الفنية المعتمدة كحد أدنى وللمتطلبات الاخرى التي تضعها المؤسسة .

شهادة المطابقة : الوثيقة التي تؤكد بأن الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج وانظمة الادارة مطابقة للمواصفات القياسية أو القواعد الفنية المعتمدة .

الاعتماد : اعتراف المؤسسة أو اي جهة مختصة قانوناً باعتماد كفاءة هيئة أو شخص للقيام بمهام معينة .

المختبر المعتمد : مختبر الفحص والاختبار أو مختبر المعايرة الذي تم ملحه الاعتماد .
المؤسسة

المادة (٣) :-

أ- تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة المواصفات والمقاييس) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال الإداري والمالي ، ولها أن تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات والأعمال القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ، وإبرام العقود ، ولها أن تتب عنهما في الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذه الغاية .

ب - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ، ولها أن تنشئ فروعاً لها في أي مكان في المملكة .

المادة (٤) :-

تهدف المؤسسة الى تحقيق ما يلي :

- أ - تبني نظام وطني للمواصفات والمقاييس وفقاً للممارسات الدولية المتبعة .
- ب - مواكبة التطور العلمي في مجالات المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة واعتماد المختبرات .

ج- توفير الحماية الصحية والبيئية والسلامة العامة للمواطنين من خلال التأكد من أن المنتجات مطابقة للقواعد الفنية المعتمدة من قبل المؤسسة .

د- ضمان جودة المنتجات الوطنية باعتماد مواصفات قياسية اردنية ملائمة تمكن هذه المنتجات من المنافسة في الاسواق المحلية والدولية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني .
المادة (٥) :-

أ- مع مراجعة ما ورد في هذا القانون تتولى المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية :-

١- إصدار المواصفات القياسية والقواعد الفنية وإعتمادها ومراجعتها وتعديلها ومراقبة تطبيقها ، وذلك لجميع الخدمات والمنتجات باستثناء المنتجات الصيدلانية والأدوية البشرية والبيطرية والأمصال والمطاعيم .

٢- وضع نظام وطني للقياس والإشراف على تطبيقه .

٣- معايرة أدوات القياس وضبطها ومراقبتها .

٤- اعتماد معايير القياس الوطنية والمرجعية لمعايرة أدوات القياس .

٥- مراقبة جودة مصوغات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمجوهرات حسب المعايير المقررة وفحص المصوغات والمجوهرات ودمغها .

٦- منح شهادات المطابقة بما فيها علامة الجودة الأردنية .

٧- اعتماد مختبرات الفحص والإختبار والمعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة وفقاً للممارسات الدولية المتبعة .

٨- الاستفادة من الامكانيات المحلية للجهات الحكومية والمؤسسات العلمية وذلك لتمكين المؤسسة من تحقيق اهدافها والقيام بمهامها وصلاحياتها .

٩- دعم الدراسات والبحوث وتشجيعها فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وإدارة الجودة وتقييم المطابقة وعقد دورات تدريبية في مجالات اختصاصها .

١٠ - الاتفاق مع الهيئات والمنظمات العربية والاجنبية والاقليمية والدولية بشأن الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بما فيها علامات الجودة ، وشهادات اعتماد المختبرات وكفاءة الهيئات المانحة لها .

١١ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والاجنبية والاقليمية والدولية التي تعمل في مجالات المواصفات والمقاييس والجودة وتقييم المطابقة والاعتماد ، والانتساب اليها ، حيثما يكون ذلك مناسباً .

١٢ - قبول المواصفات القياسية او القواعد الفنية او الادلة أو التوصيات او غيرها من الوثائق الصادرة عن دول اخرى وعن منظمات عربية واقليمية ودولية واعتمادها، حيثما يكون ذلك مناسباً ، شريطة ان تصدر باللغة العربية او الانجليزية .

١٣ - نشر المطبوعات المتعلقة بالمواصفات القياسية والقواعد الفنية المعتمدة الصادرة عن المؤسسة ، او عن المنظمات العربية والاقليمية والدولية أو عن الدول الأخرى وتوزيعها وبيعها .

ب - تكون المؤسسة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وعلامة الجودة الاردنية ، ويجوز لها أن تسترشد بأراء الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى وتنسيباتها في هذه المجالات .

إدارة المؤسسة

المادة (٦) :-

أ - يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

نائباً للرئيس

١- المدير العام

٢- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة

٣- ممثل عن وزارة الصحة

٤- ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان

٥- ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٦- ممثل عن وزارة المياه والري

٧- ممثل عن وزارة الزراعة

٨- ممثل عن المؤسسة العامة لحماية البيئة

٩- ممثل عن مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية

١٠- ممثل عن الجمعية العلمية الملكية

١١- ممثل عن اتحاد الغرف التجارية يسميه رئيس الاتحاد

١٢- ممثل عن غرف الصناعة يسميه الوزير

١٣- رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك .

١٤- رئيس جمعية الجودة الاردنية .

ب- ١- يشترط في اعضاء المجلس من ممثلي الجهات المنصوص عليها في

الفقرة (أ) من هذه المادة ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص

ويتم تسمية المنصوص عليهم في البنود من (٢ إلى ١٠) من الفقرة

(أ) من هذه المادة من قبل الوزراء أو المدراء أو الرؤساء المعنيين

حسب مقتضى الحال .

٢- يكون تعيين الاعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة ويجوز استبدال

أي منهم بالطريقة التي تم تعيينه فيها .

ج- تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب

الوزير .

المادة (٧) :-

أ - يعقد المجلس اجتماعاته مرة واحدة على الاقل كل شهر وعند الحاجة الى

ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره

تسعة اعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

ب- يصدر المجلس قراراته بالاجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين واذا

تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج- للمجلس ان يدعو من يراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور

اجتماعاته للاستئناس برأيه دون ان يكون له حق التصويت .

د- يعين المدير العام احد موظفي المؤسسة للقيام باعمال امين سر المجلس.

المادة (٨) :-

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .

ب- اعتماد المواصفات القياسية والقواعد الفنية وأي تعديلات تطرأ على أي

منها أو إلغاؤها أو استبدال غيرها بها أو وقف العمل بها مؤقتاً .

ج- اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

د- اقرار مشروع موازنة المؤسسة .

هـ- اقتراح مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بالمؤسسة .

و- تحديد مكافآت الخبراء في اللجان الفنية المتخصصة .

ز- تحديد اثمان المطبوعات التي تتضمن المواصفات القياسية والمطبوعات

الآخري .

ح- اصدار التعليمات المتعلقة باعمال المؤسسة .

المادة (٩) :-

أ - يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

١- تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس .

٢- تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس .

٣- ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والادارية

والمالية وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

٤- اعداد البرامج والخطط التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها

وتقديم التوصيات بشأنها للمجلس ومتابعة تنفيذها .

مكتبة

- ٥- إحالة اقتراحات اللجان الفنية فيما يتعلق بأي مواصفات قياسية أو قواعد فنية جديدة أو أي تعديلات عليها إلى المجلس لإصدار القرارات بشأنها .
- ٦- الاستعانة بأراء المؤسسات العلمية المتخصصة والمستشارين والخبراء وغيرهم من ذوي الاختصاص في مجال اعمال المؤسسة .
- ٧- أي مهام أخرى يكلفه المجلس بها أو تخولها له الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

ب- للمدير العام ان يفوض ايا من صلاحياته الى أي من موظفي المؤسسة على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

اعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية

واعتمادها وتطبيقها

المادة (١٠) :-

أ - يتم اعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية وتعديلها على النحو التالي :-

١- يشكل المدير العام لجاناً فنية دائمة ومتخصصة لاعداد مشروعات المواصفات القياسية ومراجعة المواصفات القياسية والقواعد الفنية وتعديل أي منها .

٢- يرفع المدير العام المشروعات المحالة اليه بعد دراستها من قبل اللجان الفنية الى المجلس مع تسميياته بشأن اعتمادها مواصفات قياسية او قواعد فنية .

٣ - تعاد الى اللجنة الفنية ذات العلاقة مشروعات المواصفات القياسية المقترحة التي لا يوافق المجلس عليها لاعادة دراستها .

ب - تعتبر المواصفة القياسية التي يوافق عليها المجلس مواصفة قياسية أردنية معتمدة ، وتصدر اما مواصفة قياسية او قاعدة فنية ، وتعتبر سارية المفعول من التاريخ الذي يحدده المجلس لها .

المادة (١١) :-

أ - يتم وضع المواصفات القياسية والقواعد الفنية بناء على متطلبات أداء المنتج وليس على متطلبات التصميم أو الخصائص الوصفية حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً .

ب- يتم اعتماد القواعد الفنية اذا كانت ضرورية لتحقيق اهداف مشروعة كالحفاظ على الامن الوطني ومنع الغش وحماية سلامة وصحة الانسان أو الحيوان أو النبات وحماية البيئة ، مع مراعاة ما قد يترتب على عدم وجود مثل هذه القواعد من مخاطر ، على ان لا تقيد القواعد الفنية والمواصفات القياسية المعتمدة التجارة الا بالقدر اللازم لتحقيق الاهداف المشروعة أو مستوى الحماية المطلوب .

ج- يتم اعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية بناء على المواصفات القياسية الدولية ، ان وجدت ، الا اذا كانت المواصفات القياسية الدولية غير فاعلة أو غير ملائمة لتحقيق الاهداف المشروعة أو مستوى الحماية المطلوب أو لعوامل مناخية أو جغرافية أو لمشاكل تقنية أو لتلبية حاجات المملكة المالية أو التنموية أو التجارية .

المادة (١٢) :-

أ- يجوز اعتبار القواعد الفنية لبلدان أخرى معادلة للقواعد الفنية الأردنية ، اذا تبين انها تحقق اهداف القواعد الفنية الأردنية بصورة كافية .

ب- يتم مراجعة المواصفات القياسية والقواعد الفنية بشكل دوري أو بناء على طلب أي جهة معنية ، ويوقف العمل بالقاعدة الفنية اذا تبين أن الظروف أو الاهداف التي ادت الى اعتمادها لم تعد قائمة أو اصبح من الممكن مواجهة الظروف المتغيرة بطريقة اقل تقييداً للتجارة .

مكتبة
الكتاب
العلمي

المادة (١٣) :-

إضافة إلى ما ورد في أحكام هذا القانون تطبيق المؤسسة " مبادئ الممارسات الجيدة في اعداد المواصفات القياسية واعتمادها وتطبيقها " ويتم اصدارها بموجب تعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية .

تقييم المطابقة للمواصفات القياسية والقواعد الفنية

المادة (١٤) :-

أ- يتم اعداد اجراءات تقييم المطابقة بناء على الادلة أو التوصيات الدولية ان وجدت ، الا اذا كانت الادلة أو التوصيات الدولية غير فاعلة أو غير ملائمة لتحقيق غايات معينة كالحفاظ على الامن الوطني ومنع الغش وحماية سلامة وصحة الانسان أو الحيوان أو النبات وحماية البيئة أو لحوامل مناخية أو جغرافية أو مشاكل تقنية أو مشاكل في البنية التحتية أو لتلبية حاجات المملكة المالية أو للتنمية أو التجارية ، مع مراعاة ما قد يترتب على عدم وجود مثل هذه الاجراءات من مخاطر ، على ان لا تقيد اجراءات تقييم المطابقة المعتمدة للتجارة الا بالقدر اللازم لتحقيق الغايات المرجوة منها .

ب- تطبق اجراءات تقييم المطابقة على المنتجات المحلية والمستوردة المماثلة دون تمييز غير مبرر .

ج- تعتبر نتائج اجراءات تقييم المطابقة في بلدان اخرى معادلة لتلك الاجراءات المطبقة في المملكة اذا تبين للمؤسسة ان هذه الاجراءات تحقق المطابقة للمواصفات القياسية أو القواعد الفنية .

المادة (١٥) :-

أ- تصدر اجراءات تقييم المطابقة بموجب تعليمات تصدرها المؤسسة أو الجهة الرسمية المختصة تحدد فيها المعلومات المطلوبة للقيام باجراءات تقييم المطابقة على أن تقتصر على المعلومات اللازمة للاجراءات ، والاجور ، وكيفية معالجة الشكاوي المقدمة بخصوص تطبيق هذه الاجراءات .

ب- عند اجراء أي تغيير على خصائص منتج أو طريقة انتاج تم التأكد من مطابقته مع المواصفات القياسية أو القواعد الفنية يقتصر اجراء تقييم المطابقة للمنتج أو طريقة الانتاج الذي اجري عليه على ما هو ضروري للتحقق من استمرارية مطابقة المنتج أو طريقة الانتاج للقواعد الفنية أو المواصفات القياسية المعنية، كلما كان ذلك عملياً .

ج- تعتبر المعلومات التي تتعلق باجراءات تقييم المطابقة سرية .

المادة (١٦) :-

أ- تطبق القواعد الفنية على المنتجات المحلية والمستوردة المماثلة دون تمييز غير مبرر ، ولا يجوز استيراد أي منتج أو مادة إلى المملكة أو انتاجها أو بيعها أو عرضها للبيع أو تداولها بأي شكل آخر في المملكة ما لم تكن مطابقة للقواعد الفنية المتعلقة بذلك المنتج أو المادة .

ب- للمجلس ان يعفي أي منتج من احكام هذا المادة في حالات خاصة وعند وجود اسباب مبررة لذلك .

ج- للمدير العام ان يفوض خطياً أياً من موظفي المؤسسة للقيام باجراء الكشف والتفتيش على أي مصنع أو محل تجاري أو مرفق أو مستودع أو سوق ، واخذ عينات من المنتجات والمواد وادوات القياس ومخلفات الصناعة الموجودة فيه أو التي يتم انتاجها أو صنعها فيه أو تنتج عنها ، وذلك لفحصها واختبارها وتحليلها ومعايرتها للتأكد من مطابقتها للقواعد الفنية .

المادة (١٧) :-

أ- على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمجالس البلدية والمحلية التقيد بالقواعد الفنية ، وذلك عند قيامها باعمالها ومشاريعها وفي شروط العطاءات الخاصة بها وفي مشترياتها من المنتجات والمواد .

ب- تكون الشركات والمؤسسات الصناعية مسؤولة عن التقيد بالقواعد الفنية فيما يتعلق بالسلع التي تنتجها والمواد المستخدمة فيها وطرق الانتاج .

ج- على جميع المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية التقيّد التام بالقواعد الفنية المعتمدة في مجال المحافظة على البيئة والصحة والسلامة المهنية .

المادة (١٨) :-

على الأجهزة الأمنية وغيرها من الجهات المختصة ان تقدم لموظفي المؤسسة المفوضين من قبل المدير العام كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك ، كما تقوم المؤسسة بتقديم الدعم والمساندة للدوائر والجهات الرسمية الاخرى لتحقيق غايات هذا القانون .

المادة (١٩) :-

أ- يصدر المجلس تعليمات يحدد فيها كيفية اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة وتقييمها ومراقبتها وفقاً للممارسات الدولية المتبعة ، وتحديد اجور المقيمين الذين يتم الاستعانة بهم لتقييم المختبر والمكافآت المالية للخبراء من اعضاء لجان الاعتماد الفنية .

ب- يتم الاعتراف بكفاءة الهيئات المانحة في بلدان اخرى بموجب اتفاقيات اعتراف متبادل .

المادة (٢٠) :-

أ- تملح المؤسسة علامة الجودة الاردنية وشهادات المطابقة للمواصفات القياسية والقواعد الفنية بناء على نتائج تقييم المطابقة وفقاً لتعليمات يصدرها المجلس تحدد فيها اسس منح علامة الجودة وشهادات المطابقة والاجور المالية المترتبة عليها .

ب- يجوز تفويض صلاحية منح شهادات المطابقة التي تمنحها المؤسسة لاي جهة داخل المملكة او خارجها تعترف بها المؤسسة وفقاً للدلالة الدولية المتبعة .

ج- يجوز عقد اتفاقيات للاعتراف بكفاءة الهيئات التي تصدر شهادات المطابقة من بلدان اخرى .

د- يجوز قبول شهادات المطابقة الصادرة عن هيئات مانحة لهذه الشهادات ، والتي تكون معتمدة من قبل هيئة اعتماد معترف بها لدى المؤسسة وفقاً للدلالة الدولية .

المادة (٢١) :-

تنظم اجراءات مراقبة جودة مصوغات المعادن الثمينة والاحجار الكريمة والمجوهرات حسب العيارات المقررة وفحص المصوغات والمجوهرات ودمغها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة (٢٢) :-

لا يجوز استعمال وحدات قياس غير وحدات القياس القانونية المعتمدة في المملكة .

الاعلان عن المواصفات القياسية والقواعد

الفنية واجراءات تقييم المطابقة

المادة (٢٣) :-

أ- إذا لم يكن هناك مواصفات أو توصيات أو أدلة دولية أو إذا كان المحتوى الفني للقواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة لا يتطابق مع المحتوى الفني للمواصفات أو الأدلة أو التوصيات الدولية ، وكانت تلك القواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة المقترحة تؤثر على التجارة ، فعلى المؤسسة وغيرها من الجهات الرسمية ذات العلاقة القيام بما يلي :-

١- الإعلان في نشرة أخبارها في مرحلة مبكرة عن إعداد أي قاعدة فنية أو إجراءات تقييم مطابقة جديدة مقترحة .

٢- إخطار منظمة التجارة العالمية في مرحلة مبكرة بواسطة الجهة الوطنية المختصة بالمنتجات التي ستغطيها القواعد الفنية أو إجراءات تقييم

المطابقة الجديدة المقترحة أو المعنلة ، مع موجز عن أهداف هذه القواعد أو الإجراءات . وتؤخذ بعين الاعتبار دون تمييز أي ملاحظات خطية ترد من أعضاء المنظمة بعد إعطائهم الوقت المعقول للإبـداء

الأمانة العامة

ملاحظاتهم بشأنها . وتدرج هذه الملاحظات في النسخة النهائية لتلك القواعد أو الإجراءات ، حيثما يكون ذلك مناسباً .

٣- إتاحة الفرصة للجهات المعنية عند الطلب للاطلاع على مشروع القاعدة الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة المقترحة .

ب- تنشر في الجريدة الرسمية تعليمات إجراءات تقييم المطابقة وأرقام المواصفات القياسية والقواعد الفنية وعناوينها وأسعارها وتاريخ نفاذها وذلك بعد اعتمادها بشكل نهائي بحيث يسري مفعولها بعد ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ نشرها .

ج- على الرغم مما ورد في هذه المادة ، يتم اعتماد وتطبيق القواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة في الحال إذا استدعت ذلك أسباب ملحة تتعلق بالأمن الوطني أو بمتطلبات السلامة العامة والبيئة والصحة شريطة مراعاة ما يلي :-

١- أخطار منظمة التجارة العالمية بواسطة الجهة الوطنية المختصة فوراً بذلك وبالمنتجات التي ستغطيها هذه القواعد الفنية أو الإجراءات وموجز عن أهدافها على أن تؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات الخطية التي يبدئها أعضاء المنظمة بهذا الشأن .

٢- نشر عناوين القواعد الفنية وتعليمات إجراءات تقييم المطابقة في الجريدة الرسمية .

٣- إتاحة الفرصة للجهات المعنية عند الطلب للاطلاع على القاعدة الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة المعتمدة .

المادة (٢٤) :-

أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، تلتزم الجهات الرسمية باحكام هذا القانون المتعلقة بالقواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة عند إعدادها واعتمادها وتطبيقها بمقتضى تشريعاتها الخاصة ، مع مراعاة أن احكام المادتين (١٠) و (٢١) من هذا القانون ينحصر تطبيقهما على المؤسسة .

ب- ١- يتم التنسيق بين المؤسسة والجهات الرسمية عند إعداد وإصدار القواعد الفنية أو إجراءات تقييم المطابقة لتتوافق مع قواعد فنية أو إجراءات تقييم مطابقة قائمة .

٢- تعتبر هذه القواعد الفنية-سارية المفعول من التاريخ الذي تحدده أي من هذه الجهات .

المادة (٢٥) :-

تلتزم المؤسسة بواسطة وحدة الاستعلام التابعة لها بما يلي :-

١- الإجابة على أي استفسار من أي جهة ذات علاقة من داخل المملكة أو خارجها يتعلق بالمواصفات القياسية والقواعد الفنية والمقاييس وإجراءات تقييم المطابقة المقترحة والمطبقة في المملكة .

٢- تزويد أي جهة من هذه الجهات بأي معلومات عن انتساب المؤسسة وغيرها من الجهات الرسمية إلى الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجالات المواصفات والمقاييس والقواعد الفنية والجودة وتقييم المطابقة والاعتماد، أو المشاركة بأنشطتها، وأي اتفاقيات معقودة مع تلك الهيئات والمنظمات بشأن الاعتراف المتبادل .

٣- تقديم نسخ من الوثائق المتوافرة لديها عند طلبها من أي هذه الجهات والمتعلقة بأي من الأمور المذكورة في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة ، أن امكن ، وذلك مقابل سعر يحدد بناءً على تكلفة الوثائق المقدمة بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

٤- يتم استكمال الإجراءات الواردة في البنود (١) و (٢) و (٣) من هذه الفقرة خلال مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من تاريخ ورود الاستفسارات إلى المؤسسة .

مكتبة
الأمم المتحدة
الرياض

ب- تلتزم الجهات الرسمية ذات العلاقة بتزويد المؤسسة بالمعلومات والوثائق الخاصة بالقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ طلبها وذلك ليتسنى للمؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة خلال المدة المحددة في البند (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

موازنة المؤسسة ومواردها المالية

المادة (٢٦) :-

- أ- يكون للمؤسسة موازنة خاصة بها يتم اعدادها وقرارها وفقاً للاصول القانونية المتبعة .
- ب- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها الاصول المحاسبية التجارية المتعارف عليها .
- ج- على المؤسسة في نهاية كل سنة مالية اعداد تقرير سنوي عن اعمالها يتم رفعه الى مجلس الوزراء مع الميزانية العمومية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من كل سنة .
- د- تخضع حسابات المؤسسة لتدقيق ديوان المحاسبة ولها تعيين مدقق حسابات لها .

المادة (٢٧) :-

- أ- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس اجور الخدمات والفحوص والاختبار والتحليل والمعايرة والدمغ التي تجريها المؤسسة للمنتجات والمواد وأدوات القياس المستوردة الى المملكة أو المصدرة منها أو التي تم انتاجها أو صنعها فيها ، وتدفع تلك الاجور من قبل الجهات التي اجريت عمليات الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة لمصلحتها .
- ب- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس اجور منح علامة الجودة وشهادات المطابقة واعتماد المختبرات ، وتدفع تلك الاجور من الجهات التي اجريت لمصلحتها عمليات التقييم بهدف منحها علامة الجودة أو شهادة المطابقة أو الاعتماد .

- ج- تراعى ان تكون الاجور والاثمان التي تتقاضاها المؤسسة عن خدماتها متناسبة مع تكلفة الخدمات المقدمة .
- د- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، لا تعفى أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة أو أي شخص طبيعي أو معنوي من الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبدل الانتفاع التي تفرض مقابل الاعمال والخدمات التي تقوم بها المؤسسة ، وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه أو التعليمات الصادرة عن المجلس .

المادة (٢٨) :-

- تتكون موارد المؤسسة المالية مما يلي :-
- أ- الاجور وبدل الخدمات والاثمان التي تتقاضاها المؤسسة مقابل خدماتها .
- ب- الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة .
- ج- القروض والهبات والتبرعات والمساعدات التي تقدم للمؤسسة ويوافق عليها المجلس .
- د- أي إيرادات أخرى يوافق عليها المجلس .

المادة (٢٩) :-

- أ- تتمتع المؤسسة بجميع التسهيلات والإعفاءات المقررة للوزارات والدوائر الحكومية .
- ب- تعتبر اموال المؤسسة أموالاً أميرية عامة يتم تحصيلها بمقتضى قانون تحصيل الأموال الأميرية النافذ المفعول .

الأصل

الاجراءات والعقوبات

المادة (٣٠) :-

- أ- ترسل المؤسسة انذاراً خطياً لمنتج أو صاحب السلعة التي تكون غير مطابقة للقواعد الفنية تطلب فيه ضرورة الالتزام بها خلال مدة تحددها المؤسسة .
- ب- إذا لم يتقيد منتج أو صاحب السلعة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بالقواعد الفنية الصادرة عن المؤسسة خلال المدة المحددة يحق للرئيس بناء على تنسيب من المدير العام إغلاق المحل أو للمصنع أو المستودع أو المرفق الذي يحتوي على هذه السلعة أو المادة لحين تصويب المخالفة .
- ج- إذا ثبت أن المنتج أو المادة التي تخضع للقواعد الفنية الصادرة عن المؤسسة غير مطابقة لتلك القواعد ، فعلى المدير العام أن يصدر قراراً خطياً بحجز ذلك المنتج أو المادة أو إتلافها أو إعادة تصديرها أو إعادة تصنيعها حتى تتطابق مع تلك القواعد .
- د- يحق للرئيس وبتنسيب من المدير العام أن يقوم بإغلاق أي مصنع لا يتقيد بالقواعد الفنية الصادرة عن المؤسسة العامة لحماية البيئة لحين تصويب المخالفة .

هـ- يتم مصادرة أي أداة قياس غير قانونية يتم ضبطها في أي محل أو مصنع أو مستودع أو مرفق .

المادة (٣١) :-

- أ- دون الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بالسجن مدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد على ستة

- أشهر ، أو بكلاً العقوبتين على أن يحكم بالحد الأعلى للعقوبة في حالة التكرار ، كل من أقدم على ارتكاب أي من الأفعال التالية :-
- ١- صنع أي أدوات قياس غير قانونية أو بيعها أو التلاعب بأدوات القياس القانونية .
- ٢- استعمال أي أدوات قياس غير مدموغة أو مختومة من قبل المؤسسة أو غير قانونية .
- ٣- منع الموظف المفوض بمقتضى هذا القانون من ضبط أي أدوات قياس غير قانونية سواء كانت للمخالف أو لغيره .
- ٤- عدم السماح للموظف المفوض بدخول أي مصنع أو محل تجاري أو مستودع أو أي مرفق لغايات الكشف والتفتيش وإجراء الفحص والاختبار والتحليل لأي منتج أو مادة أو أدوات قياس تصنع أو توجد أو تستعمل أو تعرض للبيع أو للхран أو للحفظ في ذلك المصنع أو المستودع أو المرفق .
- ٥- التلاعب بأي ختم أو دمغة أو علامة أو تقرير أو شهادة تستعمل المؤسسة أو صادرة عنها .
- ٦- التلاعب بأوزان المنتجات أو المواد أو أحجامها .
- ٧- طرح أو عرض مواد غير مطابقة للقواعد الفنية في الأسواق أو المحال التجارية .
- ٨- التلاعب بالمعلومات الواردة على بطاقة البيان ، والقيام بطباعة عبوات أو بطاقات بيان مقلدة أو مزورة .
- ٩- تدوين أي عبارة على بطاقة البيان توحي بأنها مطابقة للمواصفات القياسية أو للقواعد الفنية دون الحصول على موافقة خطية من المؤسسة أو الجهة ذات العلاقة .

هذا من الأصل

١٠- خداع المستهلك أو غشه من خلال الإعلان المضلل عن المنتجات أو المواد التي ينتجها أو يستوردها أو يعرضها للبيع ، وخط المحروقات وما شابه ذلك من أعمال .

ب- يعاقب بعقوبة التزوير الجنائي المنصوص عليها في قانون العقوبات كل من زور أي دمغة أو ختم أو علامة أو شهادة ، أو قلد ختما تستعمله المؤسسة لغايات تطبيق احكام هذا القانون وأي نظام صادر بمقتضاه ، أو استعمل دمغة أو علامة أو شهادة أو ختما مزورا أو مقلدا .

ج- كل من خالف احكام الفقرة (أ) من المادة (١٦) والمادتين (١٧) و (٢٢) من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

د- يحق للمؤسسة نشر أسماء المحكومين في وسائل الاعلام المختلفة .

الحسام عامة

المادة (٣٢) :-

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، بما في ذلك الانظمة الخاصة بالشؤون المالية واللوازم والموظفين في المؤسسة .

المادة (٣٣) :-

يتم نشر التعليمات المشار اليها في هذا القانون في الجريدة الرسمية وتصبح سارية المفعول بعد مرور ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ نشرها .

المادة ٣٤- يلغى (قانون المواصفات والمقاييس رقم (١٥) لسنة ١٩٩٤) على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه الى المدى الذي لا تعارض فيه مع احكام هذا القانون ، الى ان يتم الغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقا لاحكامه .

المادة ٣٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتطبيق احكام هذا القانون .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٢/٢٩

رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	نائب رئيس الوزراء ايمن المجالي
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير السياحة والآثار عقل بلعاجي	وزير الداخلية نايف القاضي	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير المياه والري الدكتور كامل محادين	وزير الأشغال للعمامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شلم	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان	وزير التجارة وزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد الحلايقة
وزير الصحة الدكتور مصلح الطراونة	وزير العدل خلف مساعده	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٠

قانون معدل لقانون الانتفاع بأعضاء جسم الإنسان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتفاع بأعضاء جسم الإنسان لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعريف التالي الى أولها :-
الوزير : وزير الصحة .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ١- يشترط في اجراء عمليات نقل الاعضاء وزراعتها مايلي :-
١- الالتزام بالفتاوى الصادرة عن مجلس الافتاء الاردني بهذا الشأن وبخاصة ما يتعلق منها بالموت الدماغي .
- ٢- ان يتم النقل في مستشفى تتوافر فيه الشروط والمتطلبات الفنية اللازمة لنقل الاعضاء وزراعتها من قبل فريق من اطباء والفنيين المختصين .

٣- اجراء جميع الفحوصات والتحليل المخبرية اللازمة لهذه العمليات لمعرفة الحالة الصحية لكل من المتبرع والمريض الذي سينقل له العضو للتأكد من ان حالة المتبرع تسمح بذلك كما ان حالة المريض تستدعي ذلك .

ب- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير التعليمات المتعلقة بالامور التالية ويتم نشرها في الجريدة الرسمية :-

- ١- الشروط والمتطلبات الفنية اللازم توافرها في المستشفى الذي تجري فيه عملية نقل الاعضاء وزراعتها .
- ٢- مستوى الخبرة الواجب توافرها في اعضاء الفريق من اطباء وفنيين الذين يقومون باجراء عملية نقل الاعضاء وزراعتها والاشراف عليها .
- ٣- الفحوصات والتحليل المخبرية اللازمة .
- ٤- المواصفات الفنية الواجب توافرها في الاماكن المخصصة لحفظ الاعضاء وتنظيم الافادة منها .

المادة ٤- يعدل القانون الاصلي باضافة المادتين (٩) و (١٠) التاليتين اليه ويعاد ترقيم المواد (٩) و (١٠) و (١١) الواردة فيه لتصبح (١١) و (١٢) و (١٣) على التوالي :-

مكرر من الأصل

المادة ٩-

١- يتم التحقق من حالة الموت الدماغى ، لغاية نقل الاعضاء وزراعتها، من قبل لجنة تشكل في المستشفى الذي يتم فيه نقل الاعضاء او زراعتها من ثلاثة اطباء في التخصصات التالية على الاقل على ان لا يكون من بينهم الطبيب المنفذ للعملية :-

- ١- اختصاصي امراض الاعصاب والدماغ .
- ٢- اختصاصي جراحة الاعصاب .
- ٣- اختصاصي تخدير .

ب- تعد اللجنة تقريراً مفصلاً بهذه الحالة وفق الاصول ويكون قرارها بالاجماع ومعللاً وتعتبر ساعة وفاة الشخص هي ساعة توقيع الاعضاء على التقرير .

ج- يشارك في اللجنة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة طبيب شرعي ينتدبه الوزير .

د- تدعو اللجنة المدعى العام المختص للمشاركة في اجتماعاتها في الحالات التي تستوجب ذلك وعليه ان يضع تقريراً مفصلاً بما تتوصل اليه اللجنة .

المادة ١٠-

دون الاخلال بأي عقوبة ورد النص عليها في أي تشريع آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون بالجس مدة لا تقل عن سنة او بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار او بكلا هاتين العقوبتين .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠٠/٢/٢٩

رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	نائب رئيس الوزراء ايمان المجالي
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريسنان	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الداخلية نايف القاضي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير المياه والري الدكتور كامل محادين	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شلم	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان	وزير النقل المهندس عيسى أيوب
وزير الصحة الدكتور مصلح الطراونة	وزير العدل خلف مساعده	وزير الثقافة وزير الإعلام صالح قلاب
		وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٠

نظام الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي

الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها

صادر بمقتضى الفقرة (و) من المادة (٧) والمادة (١٢)

من قانون التعليم العالي رقم (٦) لسنة ١٩٩٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يحدد مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي ، استناداً للصلاحيحة المخولة له بموجب الفقرة (و) من المادة (٧) من قانون التعليم العالي رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ ، اسس الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة منها والأجنبية ومعادلة شهاداتها وذلك بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ب- يصدر مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب مجلس الاعتماد التعليمات المتعلقة بتحديد المبالغ التي تستوفى مقابل معادلة الشهادات وتحديد المكافآت التي تصرف لاعضاء اللجان المتخصصة التي يؤلفها مجلس الاعتماد .

المادة ٣- يلغى (نظام الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة

شهاداتها) رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٦ والتعديلات التي طرأت عليه .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٢/٢٩

رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	نائب رئيس الوزراء أيمن المجالي
وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير السياحة والآثار عقل بلعاجي	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور ميشيل مارنو	وزير العمل عبد الفايز
وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير الأشغال والعمامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعه الوحش	وزير الشباب والرياضة سعيد شلم	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان
وزير الصحة الدكتور مصباح الطراونة	وزير العدل خلف مساعده	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
	وزير الثقافة وزير الإعلام صالح قلاب	

مكرر من الأصل

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٠٠

نظام معدل لنظام اللوازم العسكرية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم العسكرية لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١١) من النظام الاصلي باضافة البند (١٠) بالنص

التالي الى اخرها :-

١٠- اذا كانت اللوازم من احدى مؤسسات القوات المسلحة او لجهة تابعة

لها .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٢/٢٩

رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	نائب رئيس الوزراء ايمن المجالي
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية نوافيق كريشان	وزير الخارجية عبد الإله الخطيب
وزير السباحة والأنار عادل بلتاجي	وزير الدخيلة لؤيف القاضي	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور ميشيل ماركو
وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعه الوحش	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان
وزير الصحة الدكتور مصلح الطراولة	وزير العدل خلف مساعده	وزير الثقافة وزير الإعلام صالح قلاب
		وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري

مكتبة
من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠
نظام علاوة غلاء المعيشة الخاصة
بضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأمن العام
صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام علاوة غلاء المعيشة الخاصة بضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأمن العام لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢-١- يمنح كل ضابط أو فرد في القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني علاوة غلاء معيشة خاصة مقدارها ديناراً شهرياً.

ب- كما تمنح له هذه العلاوة عن كل فرد من أفراد عائلته من أبناء وبنات وزوجات ويوقف صرفها عن يتزوج من الأبناء أو البنات.

المادة ٣- تصرف العلاوة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا النظام بالإضافة إلى علاوات غلاء المعيشة الإضافية المنصوص عليها في كل من:-

١- نظام علاوات غلاء المعيشة الإضافية وعلاوات الميدان لضباط وأفراد القوات المسلحة رقم (٦٩) لسنة ١٩٩٩ .

ب- نظام رواتب وعلاوات أفراد قوة الأمن العام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ .

عبد الله الثاني ابن الحسين	٢٠٠٠/٢/٢٩	نائب رئيس الوزراء أيمن المجالي	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور ميشيل ماركو	وزير الداخلية نايف القاضي
وزير العمل عبد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير المياه والري الدكتور كامل مجادين	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات
وزير النقل المهندس عيسى أبوب	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طوقان	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعة الوحش	وزير الثقافة ووزير الإعلام صالح قلاب
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير العدل خلف مساعده	وزير الصحة الدكتور مصلح الطراونة		

مكتبة
الأصل

تسجيل هيئة ثقافية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على الطلب المقدم من مجموعة من أبناء مدينة السلط لتسجيل هيئة ثقافية باسم (جمعية الملك عبد الله الثاني الثقافية).

قرار صادر بالاستناد

لأحكام المادة (٣٦/هـ) من قانون

براءات الاختراع

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠ بالاستناد لأحكام المادة (٣٦/هـ) من قانون براءات الاختراع رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ - الموافقة على تحديد تاريخ بداية حماية المنتج النهائي للمنتجات الكيميائية المتعلقة بالعقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية أو الأغذية والبيت في الطلبات المقدمة بخصوصها وفق أحكام المادة (٣٦/ج) من القانون المشار إليه أعلاه اعتباراً من ٢٠٠٠/٤/٢ والإيعاز لوزارة الصحة للبدء بتسجيل الأدوية المقدمة طلبات تسجيل بشأنها إلى الوزارة وفقاً لقانون براءات الاختراع الساري المفعول..

تعديل أسعار بيع
وقود الطائرات للملكية الأردنية

- بناء على تنسيب معالي وزير الصناعة والتجارة المبنى على تنسيب كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الطاقة والثروة المعدنية قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠ بالاستناد لأحكام المادة (١/٧) من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ - الموافقة على تعديل أسعار بيع وقود الطائرات للملكية الأردنية على النحو المبين تالياً:-

من ٢٠٠٠/٤/١	١٠٥ فلسات
من ٢٠٠٠/١٠/١	١١٥ فلساً
من ٢٠٠١/١/١	١٢٥ فلساً

وفي حالة تعديل أسعار بيع وقود الطائرات للشركات الأجنبية مستقبلاً فيتم تعديل أسعار بيع وقود الطائرات للملكية الأردنية بنفس النسبة.

ملحق
من الأصل

قرارات صادرة عن
الديوان الخاص بتفسير القوانين

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (١)

سنة ٢٠٠٠

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الاستاذ
ظاهر حكمت رئيس محكمة التمييز وعضوية معالي الاستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان
التشريع والقاضي الاستاذ عبد اللطيف التلي عضو محكمة التمييز والقاضي الاستاذ
محمد صامد الرقاد عضو محكمة التمييز والمهندس ابراهيم ابو عتيقة مندوب وزارة
الزراعة، وذلك للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ن ٢٥٠٧/٥
تاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٧ لتفسير النصوص الواردة في المادة (٨) فقرة (أ) من قانون نقابة
المهندسين الزراعيين رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦ (الملغى) والمادة (١٥) فقرة (د) من القانون
المذكور، والمادة (١٩) من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨.
والمادة (٢١) (الفقرتين ك، ل) من القانون ذاته.

وذلك لتفسير النصوص المذكورة وبيان ما يلي:-

- ١- هل ينطبق نص الفقرة (ك) من المادة (٢١) من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨ على مجلس النقابة المنتخب بموجب القانون الملغى رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦ بحيث تستمر فترته لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ انتخابه وحتى نهاية آذار سنة ٢٠٠١.
- ٢- هل تعتبر دورة النقيب الحالية دورة كاملة وفق أحكام القانون الملغى رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٦، أم لا تعتبر دورة كاملة وفق أحكام الفقرة (ك) من المادة (٢١) من القانون الحالي، مع العلم بأنها الدورة الثانية للنقيب.

وبالتفريق والمداولة، يقرر الديوان ما يلي:-

- ١- بالنسبة لمدة المجلس الحالي المنتخب في ظل القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦، فإن مدته تنتهي بانتهاء مدة السنتين من تاريخ انعقاد ولايته بموجب القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦، ولا تمتد هذه المدة إلى ثلاث سنوات وهي المدة المقررة للمجلس بموجب القانون

الجديد لسنة ١٩٩٨، وذلك لأن مدة المجلس الحالي محكومة بالقانون الذي جرى انتخاب المجلس في ظل نفاذه، ولعدم وجود أي نص في القانون الجديد يوحى بأن المدة يمكن أن تمتد وفقاً للقانون الجديد لسنة ١٩٩٨.

- ٢- وبالنسبة لدورة النقيب فإنها تنتهي أيضاً بانتهاء المدة المحدد لها بموجب القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦، وتعتبر دورته دورة كاملة بانتهاء تلك المدة ولا تمتد دورته لتصبح ثلاث سنوات للأسباب ذاتها المنوّه عنها في الفترة السابقة.
وهذا ما نقرره بصدد النقطتين موضوع طلب التفسير.
قراراً صدر بالإجماع عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٨.

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس محكمة التمييز
القاضي عبد اللطيف التلي	في رئاسة الوزراء	القاضي طاهر حكمت
عضو	الاستاذ علي الهنداوي	
مندوب وزارة الزراعة		عضو
المهندس ابراهيم ابو عتيقه		قاضي محكمة التمييز
		القاضي محمد صامد الرقاد

الكتاب
من الأصل

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (٢)

لسنة ٢٠٠٠

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الاستاذ طاهر حكمت رئيس محكمة التمييز وعضوية معالي الاستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والقاضي الاستاذ عبد اللطيف التلي عضو محكمة التمييز والقاضي الاستاذ محمد صامد الرقاد عضو محكمة التمييز والدكتور محمد عدينايت مدير عام دائرة ضريبة الدخل، وذلك للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ض-١-٨٢٢٨ تاريخ ١٩٩٨/٧/٢ الموجه إلى معالي وزير العدل وكتاب معالي وزير العدل الموجه إلى رئيس ديوان تفسير القوانين رقم ٥٠٦٠/١/٢٢ تاريخ ١٩٩٨/٧/٧، وكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ض-١٠-١٢١٠٢ تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤، وذلك لتفسير النصوص التالية:-

١- للفقرة (هـ) من المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ والتي تنص على ما يلي:-

"بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يخضع للضريبة ارباح أي نشاط استثماري لأي مؤسسة عامة أو فائض إيراداتها السنوي بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة".

٢- المادة (٥٦) من قانون بنك الائماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على:-

"يغطي البنك من جميع الضرائب والرسوم والخصم والتكاليف الأخرى من أي نوع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وعائدة للخرينة العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية الأخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كانت تتناول رأس مال البنك أو أمواله الاحتياطية أو دخله أو أرباحه أو العقارات التي يملكها أو أمواله المنقولة وكافة معاملاته وكالاته، وينطبق هذا الإحطاء أيضاً على معاملات القروض التي يمنحها أو يعدها مع الغير ويشمل ذلك رسم الطابع المستحقة على العقود أو المستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد الرهن وفكه وتنفيذه وغير ذلك.

وقد قرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب معالي وزير المالية/الدخل في جلسته المنعقدة في ١٩٩٨/٥/١٢ إخضاع أرباح البنك لضريبة الدخل اعتباراً من ١٩٩٩/١/١ استناداً إلى الفقرة (هـ) من المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل المضافة بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ على القانون الأصلي.

وبين ما إذا كان النص المشار إليه في قانون ضريبة الدخل اعلاه ينطبق على أرباح بنك الإئماء الصناعي بالرغم مما ورد في نص المادة (٥٦) من قانون البنك رقم (٥) لسنة ١٩٧٢.

وكان ديوان تفسير القوانين قد عقد عدة اجتماعات لهذه الغاية، وبعد التداول والتدقيق في النصوص القانونية، يقرر الديوان ما يلي:-

أن المشرع عندما أورد الفقرة (هـ) من المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ قد كان على علم بوجود نصوص في القوانين الخاصة ببعض المؤسسات العامة تعفيها من الضرائب والرسوم كافة بما في ذلك ضريبة الدخل، وأنه بالرغم من ذلك أجاز بنصوص صريحة لمجلس الوزراء أن يقرر إخضاع أرباح الأنشطة الاستثمارية للمؤسسات العامة أو فائض إيراداتها السنوي وأكد على ذلك بإيراده وبالنص عبارة (بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة).

وهو بذلك قد أفصح عن رغبته بوضوح في أن يخضع هذه الأرباح أو فوائض الإيرادات إلى ضريبة الدخل، إذا رأى مجلس الوزراء ذلك مناسباً، وقد ترك تقدير اتخاذ هذا القرار إلى مجلس الوزراء باعتباره صاحب الولاية العامة المنوط به حق الموازنة وتقدير المصلحة العامة ومستلزماتها، وفيما إذا كان مثل هذا الإخضاع للضريبة يحقق هذه المصلحة العامة أم لا، والمشرع قد وضع في تقديره عند القرار هذا النص أن المؤسسات العامة أو المؤسسات العامة الرسمية جميعها لها غايات معينة تستهدف الصالح العام ولا تستهدف الربح بشكل أساسي، وأنها تؤدي خدمة عامة تنمية أو اجتماعية تتميز بخصوصية معينة مثل بنك الإئماء الصناعي، وأن بعض هذه المؤسسات العامة مثل بنك الإئماء الصناعي يتعامل مع جهات مولة ومالحة اجنبية تأخذ بعين الاعتبار أن قانونه (قانون البنك) يجعله ابتداءً مغفياً من ضريبة الدخل.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

إلا أن المشرع، رأى أن يجعل موضوع تحقق ضريبة الدخل على أرباح النشاط الاستثماري للبنك لضريبة الدخل، وتمتعه بهذا الاعفاء، خاضعاً للموازنة بين مختلف أوجه اعتبارات المصلحة العامة، وإجاز لمجلس الوزراء أن يقرر تغليب المصلحة العامة المستندة إلى تحقيق ضريبة دخل على أرباح البنك المذكور، على اعتبارات المصلحة العامة التي قد يحققها إعفاءه من الخضوع للضريبة، بكل ما يعنيه ذلك من انعكاس على نشاطات البنك، بحكم ما يملكه مجلس الوزراء من ولاية عامة معقودة له تجعله صاحب القرار في التوصل إلى القرارات والخيارات التي يرى أنها تحقق المصلحة العامة بمعناها الواسع.

وحيث أنه بتوصلنا إلى هذه النتيجة، نكون قد توصلنا إلى أن النص الوارد في الفقرة (هـ) من المادة (٣) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٥ تخول مجلس الوزراء بالخضاع أرباح النشاط الاستثماري لبنك الإتماء الصناعي لضريبة الدخل، وذلك بالرغم مما ورد في نص المادة (٥٦) من قانون البنك المذكور.

وهذا ما لقرره بصدد التفسير المطلوب.

قراراً صدر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٨.

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس محكمة التمييز
القاضي عبد اللطيف التلي	في رئاسة الوزراء	القاضي طاهر حكمت
	الأستاذ علي الهنداوي	

عضو	عضو
مطلوب دائرة ضريبة الدخل	قاضي محكمة التمييز
مدير عام دائرة ضريبة الدخل	القاضي محمد صامد الرقاد
الدكتور محمد عدينا	

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (٣)

لسنة ٢٠٠٠

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢ وبناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٣١٢٦/٣ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٩ إجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الأستاذ طاهر حكمت رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من معالي الأستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي والقاضيين الأستاذين عبد اللطيف التلي ومحمد صامد الرقاد عضوي محكمة التمييز والدكتور السيد زيد الكايد الأمين العام لوزارة الصحة منتدباً من معالي وزير الصحة، وذلك لتفسير النصوص القانونية التالية:-

١- الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الداخلي لنقابة الصيادلة رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٤.

٢- الفقرة (أ) من المادة (٢٩) والفقرة (ب) من المادة (٣٣)، والمادة (٢٤) من قانون نقابة الصيادلة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢.

وبيان ما يلي:-

١- هل تعتبر الدورة الحالية لمجلس نقابة الصيادلة والنقيب التي تنتهي في ٢٠٠٠/٦/١٢ دورة كاملة على الرغم من نص الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من قانون نقابة الصيادلة الذي يوجب إجراء الانتخابات بعد أسبوع من تاريخ اجتماع الهيئة العامة العادية الذي سيعقد في النصف الأول من شهر نيسان القادم حسب أحكام الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الداخلي لنقابة الصيادلة رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٤.

٢- هل يحق للنقيب الحالي أن يترشح في الانتخابات القادمة التي ستجرى في النصف الأول من شهر نيسان القادم لدورة جديدة رغم أنه قد سبق له وفاز بمنصب النقيب في دورة المجلس للسنتين (٩٥-٩٧) ودورة المجلس للسنتين (٩٧-٩٩) التي ألغيت بموجب قرار محكمة العدل العليا والدورة الأخيرة (الحالية) للمجلس التي تنتهي بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢.

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٥٧/١٦/٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٦ وكتاب نقيب الصيادلة رقم ن ص/١٧٣٥/٩/٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٨ الموجهين إلى دولة رئيس الوزراء وكتاب النقيب رقم ن ص/١٦٨٧/٣/٤ الموجه إلى معالي وزير الصحة بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٥ والرجوع إلى النصوص القانونية المطلوب تفسيرها نجد:-

مكتبة
مكتبة
مكتبة

ورد في الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الداخلي لنقابة الصيادلة رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٤ ما يلي:

تعقد الهيئة العامة لنقابة الصيادلة اجتماعها السنوي العادي في النصف الأول من شهر نيسان.

ونصت الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من قانون نقابة الصيادلة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢ على ما يلي:

"يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس بالاقتراع السري في مركز النقابة أو في المراكز الانتخابية التي يحددها المجلس وذلك في اليوم السابع الذي يقع بعد اجتماع الهيئة العامة العادي".

وجاء في الفقرة (ب) من المادة (٣٣) من قانون النقابة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢ ما يلي:

تكون مدة دورة المجلس سنتين.

وجاء في المادة (٣٤) من قانون النقابة المشار إليه اعلاه:

"يجوز إعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك إلا بعد انقضاء دورة واحدة على إنتهاء مدته السابقة".

وبعد التدقيق في النصوص المذكورة على ضوء الوقائع التي تضمنها كتاب دولة رئيس الوزراء. والمداولة نقرر ما يلي:-

أولاً: وجوباً على السؤال الأول نقرر:

أن الدورة الحالية لمجلس نقابة الصيادلة التي بدأت بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٢ ولمدة سنتين حسب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٣) من قانون النقابة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٢ تنتهي باجراء الانتخابات للدورة القادمة التي حدد لاجرائها يوم ٢٠٠٠/٤/٢٨ كما هو وارد في كتاب النقيب، ولا يشترط لاعتبارها دورة كاملة حلول يوم ٢٠٠٠/٦/١٢، وذلك لأن التشريعات التي تحكم شؤون النقابة تستوجب اجراء الانتخابات في شهر نيسان. كما هو واضح من النصوص التي طلب لتفسيرها.

ثانياً: وجوباً على السؤال الثاني نقرر، وبناءً على ما قرئناه في جوابنا على السؤال الأول وعلى ضوء ما ورد بكتاب دولة رئيس الوزراء من وثائق يتبين منها أن الدورة الحالية هي الدورة الثالثة التي يعقد فيها النقيب الحالي وللسنوات المبينة في السؤال الثاني من كتاب دولة رئيس الوزراء.

والأمر الذي يبين منه أن النقيب الحالي قد تولى منصب النقيب دورتين كاملتين للسنوات (٩٥-٩٧) و(٩٨-٢٠٠٠) مضافاً إليها المدة من ٩٧/٤/١١ إلى ١٩٩٨/٦/١١ التي تولى فيها منصب النقيب بصورة فعلية رغم صدور قرار محكمة العدل العليا بإبطال انتخابات مجلس النقابة والنقيب لدورة سنتي (٩٧-٩٩). وبالتالي نقرر أنه لا يحق للنقيب الحالي أن يترشح لمنصب النقيب في الانتخابات القادمة.

قراراً صدر بالاجماع عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢.

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس محكمة التمييز
القاضي عبد اللطيف التلي	في رئاسة الوزراء	القاضي طاهر حكمت
	الأستاذ علي الهنداوي	
عضو	مندوب وزارة الصحة	عضو
الدكتور زيد الكايد		قاضي محكمة التمييز
		القاضي محمد صامد الرقاد

محكمة من الأصل